العرب
الجمعة 2019/08/02
السنة 42 العدد 11426

ثروات الغاز تجذب واشنطن لتعزيز دورها في شرق المتوسط

الإدارة الأميركية تضم الغاز إلى حوارها الاستراتيجي مع مصر

وجدت الإدارة الأميركية في ثروات الغاز نافذة للعب دور اقتصادي جديد شرق البحر المتوسط، يعزز أجندتها الاستراتيجية في مواجهة طموحات موسكو، خاصة بعد شراء روسنفت الروسية لنحو 30 بالمئة من حصة إيني الإيطالية في حقل ظهر المصري العملاق.

احتياطات شرق المتوسط تسترعي انتباه واشنطن

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فتحت الخلافات الجيوسياسية في شرق المتوسط الأبواب أمام الولايات المتحدة للبحث عن دور أكبر في المنطقة من خلال ضم الغاز إلى أجندة حوارها الاستراتيجي مع مصر.

وأظهرت فعاليات منتدى غاز شرق المتوسط الذي أقيم مؤخرا في القاهرة أن الولايات المتحدة عازمة على تبني سياسات اقتصادية جديدة لتعزيز دورها في المنطقة.

وكان لواشنطن دور مؤثر في المنتدى، الذي فتح الطريق لتعاون أمني بين دوله، وأظهرت سعيها لتوظيف المصالح الاقتصادية في قطاع الطاقة في علاقاتها بدول شرق المتوسط.

وشارك في الاجتماع وزراء الطاقة في الدول المؤسسة للمنتدى وهي مصر واليونان وقبرص وإيطاليا وفلسطين وإسرائيل والأردن.

ريك بيري

ندعم مصر ونسعى للتعاون مع دول شرق المتوسط

يورغوس لاكتوبريس

لن نصمت على ممارسات تركيا في مياهنا الإقليمية

وأعلن ريك بيري وزير الطاقة الأميركي أمام غرفة التجارة الأميركية بالقاهرة، بعد انتهاء فعاليات المنتدى، عن ضم قطاع الطاقة إلى الحوار الاستراتيجي بين بلاده ومصر.

وتكتسب الخطوة أبعادا مهمة، بسبب التوترات في المنطقة وجدوى وضع قاعدة للمصالح المشتركة، عقب تزايد الدور الذي يلعبه الشق الاقتصادي، بجوار السياسي والأمني.

وحاولت غرفة التجارة الأميركية دمج القطاع الخاص ضمن فعاليات الحوار، غير أن هذه المبادرات واجهتها صعوبات خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتجد واشنطن في سلاح الطاقة أداة مناسبة لتعزيز حضورها في منطقة شرق المتوسط والتعويل عليه في الحوار المشترك مع القاهرة، التي مرجح أن تكون لاعبا رئيسيا في سوق الطاقة خلال السنوات المقبلة.

وقال أحمد أبوعلي النائب السابق لرئيس غرفة التجارة الأميركية في القاهرة لـ"العرب" إن "هذا التطور يفتح الباب أمام القطاع الخاص ليدخل طرفا في الحوار، بكل ما ينطوي عليه من فرص اقتصادية".

وعلى مدى عقود تكافح القاهرة مع واشنطن لتفعيل اتفاق التجارة الحرة بين البلدين بما يسمح للصادرات المصرية دخول السوق الأميركية دون رسوم جمركية، إلا أن جميع المحاولات واجهت صعوبات فنية وسياسية.

ولا توجد محفزات للمنتجات المصرية لدخول السوق الأميركية إلا عبر اتفاق كويز الذي يسمح باستخدام مدخلات إسرائيلية في إنتاجها، وهذا الاتفاق يخدم مصالح إسرائيل في المقام الأول ويجعلها جزءا من منظومة التصنيع والتبادل التجاري في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح وزير الطاقة الأميركي، ردا على سؤال خاص بـ"العرب" على هامش اجتماع الحدث، حول طبيعة الدعم الذي تقدمه بلاده للمنتدى قائلا "نقدم لمصر ودول شرق المتوسط جميع أشكال الدعم للتعاون في مجال الغاز عبر التكنولوجيا المبتكرة".

وتساهم التقنيات الحديثة في اكتشاف الغاز واستغلاله وتنمية موارده في شرق المتوسط عبر شركات متخصصة في صناعة الطاقة.

وأشار بيري إلى أن واشنطن تسعى إلى الاستمرار في اكتشاف موارد جديدة للغاز من خلال الشركات الأميركية الكبرى التي تعمل في شرق المتوسط، كما تمتلك قدرات كبيرة لتطوير أحدث التكنولوجيات في جميع مجالات الطاقة، وهناك 17 معملا متخصصا تابعا لوكالة الطاقة في الولايات المتحدة.

وحققت واشنطن انتصارا اقتصاديا عبر دعمها للمنتدى في مواجهة التواجد الروسي في شرق المتوسط، خاصة بعد شراء روسنفت الروسية لنحو 30 بالمئة من حصة إيني الإيطالية في حقل ظهر المصري العملاق.

ويتعزز دور واشنطن في محور الطاقة بالمنطقة بالتعاون مع إسرائيل، حيث اتفقت قبل أشهر شركتا نوبل إنرجي الأميركية وديليك الإسرائيلية، على شراء 39 بالمئة من شركة غاز شرق المتوسط، والتي تمتلك خط أنابيب الغاز الواصل بين مصر وإسرائيل، في صفقة قيمتها 518 مليون دولار.

وقالت نوبل إنرجي إن الصفقة تدعم خطة مصر في تحقيق هدفها بأن تصبح مركزا إقليميا للطاقة، ما يوفر إمكانية الوصول إلى أسواق محلية متنامية والتصدير للخارج باستخدام محطات الإسالة المصرية.

وأعلن يوفال شانتي وزير الطاقة الإسرائيلي، أن الغاز سيصل مصر خلال نوفمبر المقبل، وتسير هذه الخطوة مع سماح مصر للقطاع الخاص أيضا باستيراد الغاز من إسرائيل.

وأوضح بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي أن قيمة الاتفاق الذي وقعته شركة دولفينوس المصرية ويمتلكها رجل الأعمال علاء عرفة حوالي 15 مليار دولار.

ولم تمر اجتماعات الدورة الثانية للمنتدى دون مناقشة التنقيب غير الشرعي لتركيا في المياه الاقتصادية لقبرص، بعد أن حظي هذا التصرف بتنديد من المجتمع الدولي.

وقال وزير الطاقة القبرصي يورغوس لاكتوبريس لـ"العرب" "لن نقبل بالتعدي على السيادة القبرصية ولن نصمت على الممارسات غير المشروعة التي تقوم بها تركيا في مياهنا الإقليمية".

وأوضح أن بلاده طرحت كل هذه التجاوزات أمام اجتماعات منتدى غاز شرق المتوسط، ويجري تصعيد هذه التجاوزات حفاظا على حقوق الشعب القبرصي.

ويؤدي انخراط الولايات المتحدة في المنتدى وإدراج مستقبل الطاقة ضمن الحوار مع القاهرة، إلى احتمال اتخاذ واشنطن لمواقف صارمة من المقاربة التركية بشأن الغاز، تضاف إلى حزمة المواقف الأميركية الرافضة لتوجهات أنقرة في بعض الملفات الاقتصادية والصفقات العسكرية.

وتقوي ورقة البنك الدولي الذي تطوع بتقديم دراسات للمنتدى لتمويل خطوط أنابيب نقل الغاز من الحقول المكتشفة في شرق المتوسط، سواء الحقول القبرصية أو الإسرائيلية، من شوكة واشنطن في مجال الغاز بالمنطقة، بوصفها الدولة المهيمنة على البنك.

ورغم الزخم العالمي بمتابعة تدشين حقول في شرق المتوسط، لا تزال تخيم عدة قضايا شائكة على مصير منتدى الغاز، لكن خبراء قالوا إنها لن تنال من قوته، وربما يتحول إلى تكتل مؤثر في سوق الغاز على غرار منظمة أوبك.

ومن أهم العقبات عدم انضمام لبنان للمنتدى حتى الآن، حيث لم يشارك في فعاليات المنتدى في المرتين اللتين عقدتا في القاهرة خلال عام، رغم أنه من أوائل دول شرق المتوسط التي رسم الحدود وأودعها لدى الأمم المتحدة.

وأرجع خبراء ذلك إلى تصاعد أزمته مع إسرائيل حول المزايدة العالمية التي أعلنت عنها بيروت منذ عام للتنقيب عن الغاز في المربع رقم 9 في المياه الإقليمية.

وتسعى إسرائيل لإثبات ملكيتها في المربع الذي كشفت الدراسات أنه يعج بالغاز، ما أدى إلى توقف العروض التي كانت تستعد الشركات العالمية لتقديمها.

فوائد خليجية لخفض الفائدة الأميركية

سارعت أربع دول خليجية إلى خفض سعر الفائدة الرئيسي بربع نقطة مئوية بعد ساعات على خفض سعر الفائدة الرئيسي في الولايات المتحدة. ويرى محللون أن ذلك يمكن أن يقدم دعما للنشاط الاقتصادي من خلال خفض تكلفة الاقتراض وتعزيز وتيرة الاستثمار.

لندن - أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أمس عن خفض أسعار الفائدة الرئيسية بربع نقطة مئوية إلى 2.75 بالمئة، في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي خفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ 10 عشر سنوات.

كما أعلن بنك الإمارات المركزي عن خفض مماثل تماشيا مع القرار الأميركي، إضافة إلى كل من البحرين وقطر، فيما لم يصدر حتى الآن أي قرار من سلطنة عمان بشأن أي تحرك محتمل لخفض الفائدة.

وترتبط الدول الخمس عملاتها بالدولار الأميركي، وتتخذ عادة قرارات تحريك أسعار الفائدة بالتوازي مع أي قرارات لمجلس الاحتياطي الاتحادي.

أما في الكويت، التي تربط عملتها بسلة من العملات العالمية فقد أعلن البنك المركزي عن تثبيت سعر الفائدة دون تغيير عند مستواه الحالي البالغ 3 بالمئة.

ومن المتوقع أن يعطي ذلك الاقتصادات الخليجية التي خفضت أسعار الفائدة زخما جديدا يعزز النمو الاقتصادي بعد تراجع تكلفة الاقتراض، التي تعزز وتيرة الاستثمار.

وكان مجلس الاحتياطي الاتحادي قد أعلن مساء الأربعاء خفض أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2008 مشيرا إلى بواعث قلق بشأن الاقتصاد العالمي وتضخم ضعيف في الولايات المتحدة. وأشار إلى استعداده لإجراء المزيد من الخفض لتكاليف الاقتراض إذا دعت الحاجة.

وفي خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع في الأسواق المالية، خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة القياسي بمقدار ربع نقطة مئوية إلى نطاق من 2 إلى 2.25 بالمئة.

وقال بعد نهاية اجتماع استمر يومين للجنة السياسة النقدية، إن القرار جاء "في ضوء آثار التطورات العالمية على الآفاق الاقتصادية، إضافة إلى ضعف الضغوط التضخمية".

وأضاف أنه "سيواصل مراقبة" كيف ستؤثر المعلومات الواردة على الاقتصاد، مضيفا أنه "سيعمل بالطريقة المناسبة لتعزيز" نمو للاقتصاد الأميركي مستمر منذ فترة قياسية.

وأثار القرار انتقاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي يطالب بخفض أكبر، وسبق أن وجه انتقادات لاذعة لسياسات مجلس الاحتياطي الاتحادي.

وقال ترامب إن رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي جيروم باول "خذلنا" بخفض أسعار الفائدة. وأكد أن السوق كانت تريد إشارة إلى إطلاق "دورة مطولة وحثيثة لخفض الفائدة".

تيسير نقدي يعزز النمو الاقتصادي

الأردن يبني 3 محطات للطاقة الشمسية

عمان - أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أمس أنه سيساهم في تمويل أكبر مشروع لإنتاج الطاقة النظيفة في الأردن بحزمة مالية تصل إلى 35 مليون دولار.

وقال في بيان إن "المشروع سيمكّن مشغل الاتصالات أورانج الأردن من تغطية جزء من احتياجاته من خلال الطاقة النظيفة التي سيتم إنتاجها في محطات الطاقة الشمسية".

وأشار إلى أن هذا الاستثمار سيتم بموجبه إنجاز مشروع يضم ثلاث محطات بقدرة إجمالية تبلغ 70 غيغاواط، وهو ما يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 41.5 طن سنويا.

ويساهم البنك الأوروبي بنحو 15 مليون دولار، إلى جانب قروض من البنك الأردني الكويتي بنحو 9 ملايين دولار وبنك الاستثمار العربي الأردني بنحو 6 ملايين دولار وصندوق التكنولوجيا النظيفة 4.6 مليون دولار.

ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه، الذي يتعاون فيه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع بنكين أردنيين رئيسيين لتمويل مشروع طاقة.

ويعتمد الأردن بشكل كبير على الواردات الهيدروكربونية لتلبية احتياجاته من الطاقة، لكنه أطلق في السنوات الأخيرة مبادرات مهمة لتطوير إمكاناته في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع قدرة قطاع الطاقة المتجددة المحلية من نحو 20 ميغاواط في عام 2012 إلى أكثر من ألف ميغاواط حاليا، إضافة إلى نحو 1.2 غيغاواط قيد الإنشاء أو التطوير.

وقدم البنك الأوروبي منذ العام 2012، أكثر من 1.3 مليار يورو لدعم 43 مشروعا في الأردن، تشمل أكثر من 596 مليون يورو كقروض لحوالي 13 مشروعا في قطاع الطاقة.

وأدى النمو المتسارع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في الأردن لكبح فاتورة واردات النفط للمرة الأولى منذ سنوات، وبالتالي تقلص عجز الموازنة.

وتؤكد أحدث المؤشرات أن الحكومة بدأت بالفعل تجني ثمار سياسة إصلاح الاقتصاد لإخراج الدولة من أزماتها المتراكمة منذ أعوام رغم أن بعض المؤشرات لا تزال مقلقة.

35

مليون دولار تكلفة المشروع بتمويل من بنوك دولية ومحلية وصندوق التكنولوجيا الأردني

وأظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة في مايو الماضي انخفاض قيمة واردات الخام بنسبة 9.1 بالمئة في أول خمسة أشهر من هذا العام لتبلغ 1.43 مليار دولار، بمقارنة سنوية.

ويتمتع الأردن بأحد أعلى المعدلات العالمية من حيث استيراد الطاقة، فالتقديرات تظهر أنه يستورد أكثر من 95 بالمئة من احتياجاته وأغلب الإمدادات تأتي من الدول العربية المجاورة.